

ترتب عليه ، انتقال هذا التداخل الإجتماعي إلى المستوى السياسي ، وبالتالي إلى العلاقة بين فئات الشعب المختلفة ، التي بدأ ي ضمير بينها وداخلها مفهوم " المواطنة " ، ليحل محله مفهوم " الأقلية والأكثرية " بكل إشكالياته المعروفة ( والتي نراها ونسمعها ونلمسها منذ أربعة عقود في الحالة السورية )

8.4 ، هناك محاولات سيولوجية تحاول الربط بين ظاهرة التخلف في الوطن العربي ، والدين الإسلامي الذي تدين به معظم المجتمعات العربية . غننا في الوقت الذي لانكر فيه أن بعض أشكال التدين يمكن ان تبرر مثل هذا الربط المتسرع ، بيد أن هذا الحكم لاينطبق لاعلى الدين الإسلامي في صورته الصحيحة ، ولا على الأغلبية الساحقة من أتباع هذا الدين . إن الإشكالية التي نحذر ال سو سيولوجيين منها ، هو ألا تستجرهم مسألة الحداثة والتحديث ( وهي مسألة صحيحة ومشروعة ) إلى التماهي الفكري مع مقولة : " إن وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم !! " بدل العكس.

9- ينبغي أن تكون من أبرز مهام علم اجتماع التنمية ، وبالتالي مدرسي هذه العلم ، في الوطن العربي ، مايلي :

— دراسات تتعلق بتحديد العلاقة بين متغيرات : التخلف — التبعية — التنمية ،

— الكشف عن آلية الاستغلال الداخلي والخارجي للثروة القومية المادية ( ولاسيما النفط ) والبشرية ،

— أثر الصراع السياسي والعسكري والأيدولوجي على المستوى العالمي ، على عملية التنمية في الوطن العربي ،

— التداخل والتمايز بين الإنقسامين العمودي ( الديني ، الإثني ، الطائفي ، القبلي ، الجهوي ) والأفقي ( الاقتصادي والطبقي ) ، على عملية التطور الاجتماعي في الوطن العربي ، — الدور الإيجابي والسلبي للنخب الحاكمة في الوطن العربي ( المثقفون ، الجيش ، المستبد العادل ، المستبد الفاسد الحزب الحاكم ، الأسر الحاكمة ... الخ ) ،

— — الآثار الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، المترتبة على استيراد التكنولوجيا عامة ،  
والتكنولوجيا الجاهزة خاصة ( معامل تسليم المفتاح ، التكنولوجيا العسكرية ) من الدول الصناعية  
المتطورة ،

— — الدور السياسي والأيدولوجي لوسائل الإعلام المختلفة ، ولا سيما الفضائيات ، في صناعة  
وصياغة الوعيين الفردي والاجتماعي في الوطن العربي.

## 2222 /// أزمة علم الاجتماع في العالم العربي

منذ سنوات عديدة طالب أحد الأساتذة العرب بغلق أقسام علم الاجتماع في العالم العربي، مُعللاً ذلك بعدم جدوى وأهمية هذه الأقسام. ورغم أن الرجل قطع شوطاً طويلاً من حياته خلف هذا العلم، حاصلاً على درجاته العلمية المختلفة من خلاله، ومُجرباً العديد من البحوث حوله، ومُسهماً في تخريج أجيال عديدة من دارسيه.

إلا أنه أعلنها صراحة بعدم جدوى هذا التخصص في المجتمعات العربية الحالية. ورغم أن دعوى الإغلاق هذه قد تمت استناداً لتصور نظري بالمقارنة بين ما يحدث لو أغلقنا أقسام كلية الطب أو الهندسة وما يحدث لو أغلقنا أقسام علم الاجتماع،

فإنها عبرت عن مأساة هذا التخصص في العالم العربي. فالواقع العملي يؤكد أننا كبشر سوف نفتقد الكثير بدون الطب والهندسة وغيرهما من التخصصات العملية الأخرى التي نحتاجها في حياتنا اليومية وتعاملاتنا الحياتية،

لكننا لن نخسر الشيء الكثير بدون وجود علم الاجتماع وغيره من التخصصات النظرية الأخرى. ولا أعتقد أن هذا الأستاذ قد أطلق دعوته عن قناعة تامة بعدم جدوى علم الاجتماع، بقدر ما أطلقها من حسرتة على ما آلت إليه أحوال هذا التخصص في عالمنا العربي على الرغم من قيمته الإنسانية والاجتماعية والعلمية البالغة.

وحدثاً اتصل بي أحد الطلاب من خريجي أحد أقسام علم الاجتماع العربية وأخبرني بأنه وزملاؤه من خريجي القسم قد تم تعيينهم جميعاً في وظائف ومؤسسات حكومية مختلفة. بصراحة استبشرت خيراً بمستقبل التخصص الذي أعمل به، وأكرس له مجمل حياتي وكافة جهودي العلمية والفكرية.

لكن الطالب فاجأني بأنه الوحيد الذي تم تعيينه أخصائياً اجتماعياً في إحدى المدارس، بينما كافة زملائه الآخرين قد تم تعيينهم في أماكن ومؤسسات أخرى لا تمت بصلة لعلم الاجتماع. فأحدهم قد تم تعيينه في أحد البنوك، والآخر قد تم تعيينه في إحدى الشركات التجارية،

والثالث في إحدى الشركات الانتاجية الصناعية... إلخ من تلك التخصصات التي يتم من خلالها تسكين الخريجين فيها بدون أية مراعاة للتخصصات المرتبطة بهم. وفي الحقيقة فإن العثور على وظيفة هو في حد ذاته يعد إنجازاً هاماً في أيامنا هذه التي ترتفع فيها نسب البطالة بشكلٍ غير مسبوق في الكثير من المجتمعات العربية.

إن أزمة علم الاجتماع ترتبط بالأساس بما يقدمه العلم ذاته للطلبة، ويجعلهم يتميزون به عن غيرهم من أصحاب التخصصات الأخرى المشابهة أو المختلفة. كما ترتبط بوضعيته التي تجعله مجرد مرفأً أخير يلجأ إليه الطلبة حينما تعجزهم الحيل عن اختيار تخصص مرموق ضمن كليات الآداب مثل أقسام اللغات على سبيل المثال.

وهو ما جعل أعداد المتحقيين بأقسام علم الاجتماع في وقت من الأوقات تصل لمستويات هائلة مبالغ فيها، لا تمت بصلة لحاجة أسواق العمل، ومدى الاحتياج المجتمعي لهذا التخصص. وهو الأمر الذي جعل بعض القائمين على هذا العلم يتوهمون أهمية غير حقيقية لتخصصهم لا ترتبط بالواقع المعيش بصلة، وهو الذي أفضى في الوقت نفسه إلى أن تتحول أقسام علم الاجتماع إلى أقسام كمية وليست كيفية.

وبشكلٍ عام يمكن القول بأن أقسام علم الاجتماع العربية تشهد الآن أفولاً غير مسبوق مقارنة بما كان عليه الحال في العقود الماضية. فالكثير من الطلبة يفضلون الآن التخصصات العملية التي تربطهم مباشرة باحتياجات السوق ومتطلباته الملحة.

كما أن عدم وضوح ماهية علم الاجتماع مجتمعيًا، وعجز القائمين عليه عن توضيح ذلك، يجعل الطلبة أنفسهم يسوقون صوراً مشوهة عن حقيقة العلم ذاته ويروجونها بين أقرانهم، الأمر الذي يجد من التحاق طلبة بجدد بتلك الأقسام.

والواقع أن نشأة العلم في عالمنا العربي، والتي بدأت مع تباشير القرن العشرين جاءت معبرة عن واقع أزمة العلم ذاته، من حيث تبعيته المطلقة للمنتج الغربي، الأوروبي بالأساس، في ذلك الوقت.

فما قامت به المدرسة المصرية على سبيل المثال تم من خلال ترجمات الرواد الأوائل للمدرسة الفرنسية والبريطانية بالأساس. والواقع أن ما قدمه هؤلاء قدم تعريفاً جيداً للعلم لا يمكن إنكاره أو التقليل من شأنه.

فبخلاف كتابات ابن خلدون الرائدة في هذا المجال، وهي كتابات رغم أهميتها تختلف بدرجة كبيرة عن المنتج الغربي المعاصر، لم يكن أحد يعلم ماهية هذا العلم الجديد الوافد. من هنا فإن تبرير تلك الترجمات يستند إلى الرغبة في التعريف بالعلم، وفتح مجالات جديدة أمام الأجيال الجديدة للاستفادة من تلك الترجمات، مع محاولة التطوير المحلي لهذا العلم، وصبغه بالشكل والماهية العربية، وهو ما لم يحدث بدرجة كبيرة حتى الآن.

ففي ضوء الواقع العربي المحافظ من ناحية، وفي ضوء السياق السياسي القابض والمتحكم من ناحية أخرى، وفي ضوء تلك العلاقات والأدوار المحافظة التي قام بها القائمون على هذا العلم ذاته وارتباطهم بالتوجهات السياسية، فإن العلم لم يستطع أن يفرض لنفسه توجهاته العربية الخاصة به، كما لم يستطع أن ينتج نظيراته المحلية المرتبطة بالواقع العربي المعيش.

فالتأمل للمنتج العربي المعاصر الخاص بعلم الاجتماع يجده دائماً وأبداً ملاحقاً بدرجة أو بأخرى لما تنتجه ماكينة الإنتاج الغربية الأميركية والأوروبية على السواء، وفي أحيان كثيرة بشكلٍ مشوه

لا يرقى مستوى المنتج الغربي ذاته. أما أن ننتج نحن نظرياتنا ونتابع مشكلاتنا فإن هذا لم يحدث إلا عبر المستويات الفردية المتناثرة هنا وهناك.

وحدثنا هنا ليس عن تلك المستويات الفردية المتشظية والمتناثرة بقدر الرغبة في الحديث عن وجود مدارس سيولوجية عربية حقيقية متابعة للواقع العربي ورا صدّة تحليلاً ونظرياً واستراتيجياً لتحوّلاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

ورغم وطأة السياق الاجتماعي والسياسي على طبيعة المنتج الفكري والثقافي بشكل عام، فإن اللافت للنظر أن معظم القائمين على هذا العلم لا يتحلون بالقدر المطلوب من وجود رؤية تغييرية حقيقية للعالم. فمعظمهم إما جاؤوا من قلب الريف، حيث يتحلون بالرؤية المحافظة الجامدة المرتبطة بالمعارف عليه،

وإما من أصول اجتماعية فقيرة لم تحرك فيهم تلك الرغبة الثورية التي ارتبطت بعلم الاجتماع الغربي من أجل تغيير الواقع الاجتماعي العربي عبر القرن العشرين وحتى الآن، وإما صبغوا العلم برؤية دينية محافظة لا تمت للعلم ونظرياته ومناهجه بصلة.

لقد تركت تلك الارتباطات والأصول الاجتماعية تأثيراتها المختلفة على القائمين على هذا العلم. وهو الأمر الذي انعكس لا محالة على طريقة نقلهم لهذا العلم، سواء عبر كتاباتهم المحافظة المختلفة، أو سواء عبر طرائق تدريسهم التي لم تنطو على أي قدر من بعث الرؤية الجديدة، والحض على فهم الواقع الاجتماعي المعيش ومحاولة تغييره، رغم ادعاءاتهم المستمرة بما هو غير ذلك.

ومن الأمور اللافتة للنظر في العديد من أقسام علم الاجتماع أن الطلبة أنفسهم يلتحقون بهذه الأقسام بدون أن يفهموا ماهيتها وطبيعتها والأدوار المرتبطة بها. فمعظمهم التحقوا بها لأنهم لم يجدوا مكاناً آخر يقبلهم،

وهو الأمر الذي يكشف في النهاية عن نوعية الطلبة الملتحقين بهذا الفرع الهام من العلم المطلوب منه فهم التحوّلات الاجتماعية المختلفة بكافة أشكالها وتحليلاتها والعمل على رصدتها وتحليلها. ولعل ذلك يتوافق مع رؤية العامة لهذا العلم ذاته،